كونية الأدب

هانس–جورج روبريخت

ترجمة: أحمد الفوحي

تقديم المترجم:

يشكل هذا النص جزءا من مقال هانس–جورج روبريخت الموسوم بـ*كونية الأدب بين الحدس والاستدلال* والصادر في كتاب جماعي يحمل عنوان **نظرية الأدب**، صادر عن المنشورات الجامعية الفرنسية، باريس، 1989. وفيه يثير روبريخت قضايا تهم أساسا مسألة الكليات في العلوم الإنسانية، وبخاصة في الدراسات الأدبية؛ وذلك بربطها بمقولات أرسطو العشر. ويتساءل روبريخت عن إمكان الحديث عن الكليات في الأدب، ويلح على إمكانات النص السميائية، باعتباره موضوع دراسات متعددة المناهج. ويقتضي السؤال عمّا هو النص التفكير في مفهوم النص العام والنص الخاص، بالنظر إلى هذا الأخير على أنه مكون أساس للنص العام في صورة "نص معين". كما تساءل عن إمكان الحديث عن الكليات في ظل تعدد آداب عالمية؛ وأشار إلى أن سؤال سارتر الشهير "ما الأدب؟" تلقى أجوبة عديدة أدت إلى هجر كل ما قدمه التراث الميتافيزيقي الغربي إلى حدسية "الصورة المادية" للنصوص المكتوبة.

الترجمة

من المؤكد أن الذين لا يفتؤون يؤكدون شكهم الدائم في جدوى الحديث عن "الكونية" في العلوم الإنسانية يشكلون الغالبية العظمى. فما الداعي إلى التحفظ في قضية الكونية في [المجال] "الإنساني"؟ إن ما جعلنا نتهيب نتائج هذه الطريقة التواقة إلى الوقوف على هذا الصنف من الخاص، أساس العام، وذلك من أجل الوصول [في النهاية] إلى "الإنسان الكوني"، نتائجَ الأبحاث العديدة المؤسسة نظريا والغنية بآفاقها الجديدة. وما يجعل هذه الطريقة مهيبة، احتمال كونها، في آخر المطاف، وبسبب صرامتها، مميتة كما أشار إلى ذلك **ميشال سير** (1968، *196-198*) وهو يستحضر الإبادات التي تمت باسم [تعميم] متطلبات الكونية. يشهد على ذلك قوله: "تنتظم الهياكل العظمية في رفوف سكنى الإنسان الكوني الهادئة،".

ويعتبر الانتقال من مجال معرفي غير مهيمَن عليه إلى عالم الحقيقة المادي والأفكار العامة أمرا غير محمود العواقب. إنه مغامرة ينبغي تجنبها في العلوم الإنسانية، على حد قول **ميشال سير** (جريدة لوموند 10 ماي 1981). ذلك أن "ما نعرفه عن العلوم يدل على أنه لا يمكن الحديث عن الحقيقة إلا في حدود المحلي والفردي". وعليه فإن ما يثير الاهتمام العلمي ليس "المجال الكلي" وإنما "الفضاء المعقد الذي يتعين أن ننتقل فيه من فردية إلى فردية أخرى" (نفسه). ويتعين، ضمنا، ربط ذلك بموقف منظر الأدب المتردد من مسألة الكليات.

فهل يترتب عن هذا التخندقُ في نوع من التخصص الدقيق والانغلاق على الذات؟ كلا، بل يجب إبرازه بجلاء في سياق أشد اتساعا عابر للثقافات إن أمكن؛ وأكثر من ذلك، [يجب إدراجه] ضمن منظور متمايز بنيويا *diastructurale* **!** (مع اعتبار معنيي *dia* السابقة الإغريقية التي تعني، حسب قاموس لوبوتي روبير"الفصل والتمييز"، أو "عبرَ" بحسب السياق). ويبقى الرهان كبيرا، بالنظر إلى صعوبة حقول الدراسة في العلوم الإنسانية، وبخاصة تعدد الرؤى ذات المنحى العلمي المتصلة بها. فلا إمكان لفهم المعطى الخاص إلا بوضعه في الإطار العام القائم. ويتجلى هذا الرهان في مظهر مزدوج من سيرورة المعرفة، استقرائي واستنباطي. غير أنه إذا كان لابد من بناء ما هو عام، فلن يكون ذلك إلا انطلاقا من اعتبارات مقولية أو على أساسها.

ولفهم الآخر فهما جيدا ضمن علاقة الأفعال والأهواء، الكلمات والأشياء– القضية المركزية التي شغلت الفلسفة الغربية منذ أرسطو إلى فوكو، بل منذ أن كان الإنسان– يتعين التساؤل، ولو على سبيل الافتراض، عن المحمولات المقولية التي تمكن [الإنسان]من التصرف و"التعالي" (هوسّرل، سارتر) "نحو" تلك العلاقات باعتباره ذاتا واعية. وعليه فإن الظواهر العرضية تأخذ، في مستوى مقولات الفكر، بعدا ذا أهمية معرفية معينة، وهو بعد لا مجال فيه للمطلق. وبالنظر إلى التراثين الأرسطي والوسيطي، فإن هذه المحمولات (شونيك 1975، *78-91*) تشمل، من بين ما تشمل، مقولات العلاقة والفعل والانفعال والكيف في علاقتها ب[مقولتي] المكان والزمان. ومن هذه الزاوية، بالضبط، أثيرت مسألة *الكليات*؛ على الأقل في الغرب،وبخاصة منذ **بورفير** (231-310) الفيلسوف الأفلاطوني الجديد ذي الأصل السوري، الذي أثار **إيساغوجي**، مقدمتُه عن كتاب *مقولات* أرسطو، جدلا استمر إلى نهاية العصر الوسيط؛ وحتى ما بعد ذلك. ([وهو جدل] شارك فيه نوابغ من أمثال **روسلين دو كومبيان وپيار ألبير** من القرنين 11 و12م **وطوما الأكويني وجان دونس سكوت** من القرن 12 م

وگيوم دوكهام من القرن 14). وكما أشار إلى ذلك **پول ريكور** (1968، *95*)، فقد هم هذا الجدل "أساسا، وضع الكليات الأنطولوجي: [والتساؤل] عن اعتبار الأجناس موضوع تفكيرنا، بطريقة أو أخرى [إسمانية م واقعية]، كينونات إذا ما كانت لدينا فكرة صحيحة عنها". فهل معنى ذلك إلا أن مسألة الكليات في العلوم الإنسانية، وبطريقة غير مباشرة، في الدراسات الأدبية، يمكن اندراجها- عموما- في سلسلة من الأسئلة الجوهرية. إنها أسئلة منبثقة من الفكر الأرسطي أعاد صياغتها **شونيك** (1975، *98*) على النحو التالي: "ماذا يفعل؟ وماذا يتحمل؟ وأين؟ ومتى؟ وكيف؟ وفي أي سياق؟ وبالنسبة إلى ماذا؟ وما هو؟ وما كميته؟ وما صفته؟". والرد على هذا الترتيب الذي أملته حاجتنا إلى البرهنة، وقد سبق إليه **شونيك**، أنه منبثق من أرسطو نفسه. بحيث إن المادة، باعتبارها جوهر الكائنات والأشياء، المتعلقة بالسؤال "ما هو؟" قد تتيه في غائية خارجية للوسائل (بالمعنى الكانطي)، في حين أن العكس هو الحاصل عند أرسطو: المادة هي في الآن نفسه، "فردية" و"كلية" (شونيك 1975، *102*). وبغض النظر عن التفاصيل، يتعين التذكير، تبعا لـــ**ريكور** (1982، *205*) أن هذه المادة تعني "جوهرا وكليا ونوعا وذاتا". هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن تسلسل الأسئلة المقولية مضلل من حيث إنه يقضي، منذ الوهلة الأولى، بالوجود القبْلي للذات الفاعلة؛ تماما كما لو أن الأدب برمته، يُختزل، بمقتضى النحو النظري، في ميتا-حكي لا غير. والحال أنه يبدو من الأنسب، بعد التأمل، إعادة ترتيب الأسئلة [على النحو التالي]: "ماذا يفعل؟ وماذا يتحمل؟ وأين؟ ومتى؟ وكيف؟ وفي أي سياق؟ وبالنسبة إلى ماذا؟" وذلك بعد قراءة [عمل] اثنين من الحاصلين على جائزة نوبل [في الآداب] *الغريب* لـــ**كامو** *والشيخ العجوز والبحر* لـــ**همنغواي**[1]. غير أن منظر الأدب سيقع، لا محالة، في الحيرة بمجرد قراءة الپوپول-فو لـــ[قبائل] المایاكيشي[2]، والركڤيدا البراهمانية[3]، أو الكاسالا أشعار التمجيد لدى اللوبا[4]. وفي جميع الحالات، يجدر، وفق مقترحات السارد الداخلي في إحدى روايات فرانسوا ڤييرغانس (1986، *181*) إضافةُ ستة أسئلة [إلى الأسئلة السابقة]، هي: "من يتكلم؟ ولقول ماذا؟ ولمن؟ وكيف؟ ومن أجل ماذا؟ وبأي نتيجة؟". يدل ما سبق على أن مسألة الكليات المقولية لا تعدم إعادة النظر فيها. وهو الأمر الذي سيدفعنا إلى إثارة أسئلة أساسيةٍ فيما يخص النظرية وحدسيةٍ فيما يخص التطبيق، وهي أسئلة مرتبطة بالوجهين المتقابلين للمقاربة المنهجية للأدب (الاستنباط والاستقراء).

وهذا ما يقتضي حالا، بعض التوضيحات. وهي توضيحات متعلقة بالشروط الضرورية والكافية للإشكالية المواجَهة. وعليه يجب التمييز بين الاعتبارات العامة (المنطقية) لـــ[طرق] التفكير في

كيفية كينونة (أنطولوجيا) الوقائع والمسارات الأدبية الواجب تطويرها. فبينما تتناول بعض الاعتبارات صيغ "الما يبدو/ المعرفة"، تهم الأخرى الطرق المفَرِّدة لـــ"الكائن". ولا حاجة إلى تفسير سبب انطباق هذا التمييز، افتراضا، على مسألة معرفة كيفية تمثل هوية الأدب ذاتها. فمن المسلم به في ذهن كل واحد، أن هويةً كهذه تدمج وتقصي [في الآن نفسه] متغيرات تبقى، إجمالا، ممكنة. (ينظر إسكريبيت (1970، *259-272*) فيما يخص تعريف مصطلح "الأدب").

مما تقدم نلاحظ ما يلي:

1- يستلزم تعريف الوقائع الأدبية كما تبدو، وكما تتداخل وتتفاعل في الفضاء-الزمن المتصل/ المنفصل لتساوقها البي-خطابي والاجتماعي-الثقافي، معرفةَ إن كان من المنطقي (بمقتضى أي نظام للعقلانية، المؤسسي؟ أم المعرفي؟ أم المذهبي؟ أم الفرداني؟ الضعيف أم القوي؟ الحدسي أم النسقي؟ وبعبارة أخرى [بمقتضى] فكر نقدي أصلا) اقتراحُ ما يلي: هناك سور منطقي-مجرد س للمتغيرات أ ب ج من المشروع الافتراض، انطلاقا منه [وجود] 1- سور كلي¥ "لكل أ"، 2- سور وجودي ["لبعض أ". وإذا أضفنا إلى ذلك المجرِّد اللامحدد "^" ل أ (بعبارة الدالّة: دا (أ)= أ^ القاضية بأن أ^ هي "جنس"، "نمط"، "نوع" ينتمي، بحسب الصيغة الأليتية[5] للممكن، إلى "طبقة")، فمن الممكن أن تكون الدالة أ (أي ظاهرة أدبية) قابلة للتسوير: إما "¥أ^" وإما "[أ^". وهذا يعني مثلا، في حال تحليل *مائة ألف مليار قصيدة* لـــ**ريمون كينو** (1961)، أن المتغيرة أ جزء لا يتجزأ من "أ^" إما "كليا" ("لكل أ") وإما "وجوديا" (تفريد: " على الأقل لبعض أ"). وكيف سيكون الأمر يا ترى إن كان هناك متغير يستعصي على التصنيف؟

2- من المؤكد أن التعليل السابق يستند إلى تخمينات شديدة الإشكال. ذلك أنه من اللازم توضيح علاقة الورود بين الزاوية الإجرائية للتحليل ومستوى التجريد النظري الذي تقع فيه الكليات المحمولية (" الجنس" و"النوع" الخ). غير أن هذا التعليل المنطقي-الصوري يشكل نقطة الانطلاق الضرورية لتأمل ذي فائدة تجريبية، سيقيم تمييزا دقيقا بين ما تؤدي إليه التجربة وبين ما تقتضيه النظرية. وتلافيا لأي تناقضات عقيمة بين المعطى [تجريبيا] والمبني [نظريا] فإن الحاجة ماسة إلى نظرية للأدب سياقية و غير مألوفة. ولكن ما مقابل ذلك؟ (ينظر روبريخت وآخرون، 1978).

3- وبالنظر إلى صعوبة اقتران التجريبية الحدسية للأدب بمتطلبات بنيانية صارمة (داعية، من بين ما تدعو إليه، إلى الاتساق المفهومي وتجريبية النماذج واستراتيجية التزييف، الخ) فإننا لا نكاد نجد من يثق في جدوى كل التنظيريات (غوتيي، 1982). ذلك أن التنظير الصارم للفنون الجميلة لم يعد، كما يقال،

"مدعاة للمتعة". أو، بالعكس، لم يعد التذبذب المشع لـــ"متعة النص" (بارث)، الحركة الأفقية المارة بالسمك الإسفنجي للحقول الدلالية، الإضاءة المرغبة للكتابة–النص، واضحا كما ينبغي ولن يعود كذلك (ديكارت). وهناك أكثر من ذلك.

4– كيف يمكن الحديث عن الكليات عندما يتعلق الأمر بالآداب العالمية الموجودة والناهضة؟ ووفق أي فكر أو "آثمان"، روح الذات وعقلها عند الفلاسفة الهنود (رونو،1949،ج.2، ص.*6*)، ينبغي تناول الكل لرؤية الكلي فيه؟ هناك، بالنسبة إلى السفسطائي، شيء واضح: لن نرى في ذلك شيئا، فالمسألة مسألة تحصيل حاصل. في حين يحذرنا **بول زومتور**، في كتابه *حديث عن العصر الوسيط* (1980، *79*)، من "غواية الكلي"، وقد ذهب بعيدا إلى حد النقيض بالقول: "لن نبني أبدا، للسبب ذاته، "نظرية للنصوص الوسيطية" (رغم إحساس الواحد منا الغريب بالحاجة إليها!)". ويرى أن "الجدال حول هذا النظرية استغرق جهدا كبيرا أدى إلى التشكيك فيها". فهل يعني هذا إلا دوام الشك؟ ومع ذلك، لا يمكن إغفال أهمية الأعمال التي انبثقت عما يسميه الإبستيمولوجي **سيرج روبير** (1978، *66*) " إعداد كون علمي جديد"، بإبعاد الجانب الكوني للمادة.

5– وإذا كان عالم المعرفة الأدبية، المتنازع في وضعه العلمي، قد شهد تطورا، فلأن برادغمات البحث المنهجية (ت.كون) تغيرت في الغرب، وبطريقة جذرية حسب البعض، منذ **ماركس ونيتشه وفرويد**. من هنا ارتبط اكتشاف حقول ملاءَمة جديدة بـــ"القطائع الإبستيمية". ولا أحد بإمكانه الآن تقدير مجموع آثارها. غير أن المؤكد هو الأمر التالي: لقد تلقى سؤال سارتر الشهير "ما الأدب؟" عناصر جواب عديدة (تودوروف، 1987)، من قبيل تلك التي قدمت في أوروبا بداية القرن العشرين؛ [وهي عناصر] تم تسليط إضاءة نوميتية[6] (تقعيدية) عليها (پياجي، 1967، *1116*)، أدت إلى هجر كل ما قدمه التراث الميتافيزيقي الغربي إلى حدسية "الصورة المادية" للنصوص المكتوبة (توما الأكويني)، بل إلى إهمال كل اللاعقلانيات عديمة الحجة.

وفي المقابل، تم التنصيص على الإمكانات السميائية للنص، باعتباره موضوع دراسات متعددة المناهج. فما النص إذن؟ (ينظر آدم 1985؛ بارث، 1968؛ دو بوغراندي ودريسلير،1981؛ إيكو، 1979؛ جونيت، 1982؛ هاليداي، 1978؛ هامون، 1984؛ مينيولو، 1978؛ پيتوفي وأوليڤي، 1986؛ ريفاتير،1979؛ ڤان دايك،1977 وآخرون). إن إثارة هذا السؤال تفضي إلى التساؤل عن وجود "كليات نصية" كما تساءل [عن ذلك] **شارل گريڤل** (1978). وتقتضي الإجابة عن هذا السؤال التفكير في مفهوم "النص

العام" (**ن.ع.**). إنه، حسب گريڤل "مجموعة، كتلة من النصوص "الحية"، القابلة للحفظ أو المحفوظة، سجل تناصية النصوص الحالية- أي المحينة- المتلاقية والمتطابقة". إنه " مادة النص الخاص نفسها". وإذا أمعنا النظر في هذا المجموع قلنا عنه، بلغة منطقية-صورية، إنه غير منسق (بلانشي، 1969). ونلاحظ، داخل هذا المجموع التكويني لـــ "المحفوظ"، المنيماتا الأدبية "مجموعة من الأشكال المحتملة: ما يمكن للأدب أن يكون أكثر مما هو كائن" على حد تعبير تودوروڤ (1971، *46*)، الإدراجَ "المادي" ≤ أي غير القابل للخصم وغير "الصارم" للمتغيرات النصية "القابلة للحفظ" و"المحفوظة" وكذا التجريد، أي "سجل تناصيات النصوص الحالية". وفي ظل شروط كهذه، يتجلى "نص خاص" **ن** باعتباره مكونا أساسا ل"النص العام" **ن. ع.** في [صورة] "نص محين"، وذلك بوساطة ذات كيفية، ميتا-إرادة حملية (كوكي، 1948، ص.*13* وما بعدها). سيشكل هذا النص أحد عنصري القضية المشتملة على ركنين متعادلين تركيبا ، وذلك في إطار فكر نظري "تجميعي"] و"علائقي" .

ويقترح **شارل گريڤل**، المتأثر بالإبستيمولوجي **ديسانتي**، تعريف "النص العام باعتباره مجالا لتعبيرية تشتغل باستمرار، والنسخة [الواحدة] من هذه التبعية باعتبارها تعبيرا معتدلا لهذا الاشتغال" (نفسه). ويقودنا هذا الاقتراح، من دون الإيمان بعدم قابلية سيرورة اللعب للتغير، إلى التأمل في رهانات انفتاح النص **ن** أو انغلاقه، باعتباره تحققا و"إنتاجية" (كريستيڤا) يعمان "الأنطولوجيات المحلية" للكون البشري (بالمعنى الهيدغري).

ذلك أن العمل الأدبي ينخرط، من جهات متعددة، ويعاكس الطابع التلفظي والخطابي لاشتغاله الإجرائي، مما يجعله يعطي الانطلاقة لمسلسل التوليف أو الاضطراب؛ سواء كان متعلقا ب"الروائي" أو "الغنائي" أو المسرحي"، مهما كان النموذج. وهناك أكثر من ذلك. فمنذ أن ظهر، بجلاء، أن الشكل- المعنى (ميشونيك) لعمل ما يسهم و/أو يقوض، وذلك بحسب تسييقه المتطور الخاص، الشروطَ السميائية لنشوئه النصي الذي حدد **جونيت** (1982، 1987) معالمه باقتراح مفاهيم النصية الفائقة والنصية المحاذية والنصية المتشعبة والنصية المتعالية، اتفق الكثيرون على القول، كما فعل **فيليپ هامون** (1977)، " إن النص الأدبي، باعتباره تواصلا غير مباشر، غامض بالضرورة". وبدل مناقشة هذه القضية في ضوء الإبستيمات (فوكو) التي يتأسس عليها مفهوم النصية، يجدر التذكير، في هذا الصدد، بالتأملات النظرية التي مهد لها الفكر الجدلي لـــ**لوكاتش** و**غرامشي** و**أدورنو** والتي ما تزال مستمرة، في ضوء العقلانية الشكلانية (حلقة موسكو والأوپوياز)؛ ومن منظور اللسانيات البنيوية (حلقة براغ،

ياكبسون ويالمسليف وگريماص وبارث)؛ وتحت تأثير الظواهرية (هوسّرل و ميرلو-پونتي وإنغاردن وريشار) وهيرمينوطيقا ما قبل **هايدغر** وما بعده (ديلتي/غادامر وهيرش وريكور). ثم جاء دور التعليلات التوليدية المنبثقة عن **شومسكي**. ومما سبق ظهر مفهوم "نحو النص" الذي امتد إلى "نحو الحكي" وتطور [على يد] (ڤان دايك وتودوروڤ وبريموند وهارويغ وغيرهم)، وهو تصور تركيبي ذو قواعد صورية أدت إلى الاستنتاج التالي الذي استنتجه آدم (1976، *223*) ومفاده أن "نموذج الجملة التوليدي القائم على [مفهومي] البنية العميقة والبنية السطحية، لا يمكن تطبيقه على النص مباشرة". غير أن إبدال هذه الثنائية بالعلاقة النمطية النص الظاهر/ النص المولد التي اقترحتها **جوليا كريستيڤا** المتأثرة بـــ**شوميان**، لا يزيد مسألة المعادلات/المطابقات بين مستويات اللغة والنص الوصفية إلا تعقيدا. وكما لاحظ ذلك **زلاتكا گينتشيڤا-ديكلي** (1976) إذا "كان هدف اللغة ذات النمط الظاهر التي تمثل نسقا صوريا، محاكاة بعض الميكانزمات الأساسية للغة البشرية، فإن النمط المولد (في مقابل الأنحاء النمطية الظاهرة المحققة) "مستقل تمام الاستقلال عن أي لغة طبيعية حقيقية، ويبقى قابلا للملاحظة بطريقة غير مباشرة".

ويترتب عما سبق، على سبيل الافتراض، [وجوب] اللجوء إلى التعليل السميائي. وكما كتب **گريماص** و**كورتيس**(1979، ص.*157* وما بعدها)، إذا كان هناك من تراتبية بنيوية فإنما ترتسم بالضرورة "أمام اقتصاد عام لنظرية سميائية" يجب بناؤها. وكما يقترح **گريماص** ومدرسة باريس، فإن هذه النظرية ستتكفل بكل المستويات التركيبية والدلالية لمسار توليد الدلالة. ويترتب عن هذا أن "التسييق، باعتباره تحقيقا خطيا للنص، (زمنيا أو مكانيا وفق السميائيات المختلفة [سميائيات-موضوعات]) يمكنه التدخل في أي لحظة من [لحظات] المسار التوليدي: فليست الخطابات التصويرية أو غير-التصويرية هي المسيَّقة فحسب، وإنما البنيات المنطقية-الدلالية الأكثر تجريدا أيضا". ووفق هذا الإجراء "لا فرق بين السميائيات النصية وبين السميائيات الخطابية" (نفسه، *159*، *390*).

ولنرجع إلى [أقوال]بعض المفكرين لنهتدي بهم في تأكيد هذه النظرة السيميائية إلى النص:

-ميخائيل باختين (1984، ص.*310* وما بعدها): "إذا أخذنا النص بمفهومه العام المتمثل في مجموعة متجانسة من العلامات، فإن علوم الفنون (علم الموسيقى ونظرية الفنون التشكيلية وتاريخها) تتناول كذلك، نصوص (الآثار الفنية). (...) مشكلة حدود النص. النص باعتباره ملفوظا. (...) النصية باعتبارها نظرية وممارسة لإعادة تأليف النصوص الأدبية العلمي. (...) العلاقات الحوارية

البينصية وداخل النصوص. خصوصية النصوص (الخالسانية). (...) قطبية النص الثنائية. كل نص يقتضي نسقا مفهوما لدى الجميع (متواضعا عليه داخل جماعة معينة)- لغة (ولو لم يكن هذا النسق إلا لغة الفن). كل نص (شفهيا كان أو مكتوبا) يشمل [من ضمن ما يشمل] مجموعة كبيرة من العناصر المتنافرة، الطبيعية والأولية، الغريبة عن العلامة، التي لا تخضع لمقتضيات العلوم الإنسانية(...). لا وجود لنصوص خالصة ولا إمكان للحديث عن جودها. ومع ذلك فكل نص يحتوي على عناصر يمكن وصفها بالتقنية (... من جهة الخط أو الخطابة، الخ). إشكال الترابط المتبادل بين المعنى (الجدلي) وبين حوار النصوص داخل محيط معين. الحدث في حياة النص، أي وجوده الأصيل يقع دائما بين وعيين،وبين ذاتين".

-ميخائيل ريفاتير (1979، ص.*7* وما بعدها): "لا تنحصر الظاهرة الأدبية في النص وحده، وإنما أيضا في القارئ وفي مجموع ردود الفعل الممكنة التي يحدثها النص فيه- الملفوظ والتلفظ. (...) النص عبارة عن سنن محدِّد وملزِم."

-يوري لوتمان (1973، *52*، *59*، *124*): "يستعمل الأدب لغة خاصة تعلو على اللغة الطبيعية باعتبارها نسقا ثانويا. (...) وهكذا ينبغي، عند تناول حسابات اختلال النص الفني [حدوث اختلال ما]، تجنب الخلط بين: **أ)** اختلال أنساق المؤلف والقارئ وبين **ب)** اختلال مختلف مستويات السنن".

يترتب عن هذه الآراء مجموعة من الأسئلة، ذات طبيعة نظرية متصلة باللسانيات النصية وبالسميولوجيا (ينظر بوغراندي ودريسلير، 1981؛ هاليداي، 1978). وبصفة عامة تتركز هذه الأسئلة حول قضية اتساق النص. ومما لا بد منه توجيه هذه القضية نحو الذات المتلقية. فهل الأمر متعلق بمرجع مشترك؟ إنه، بصريح العبارة، الرهان القائم على العلاقات داخلية المنشأ ("استذكارية"، "استباقية") /خارجية المنشأ ، وفق اصطلاح هاليداي. وبما أننا لا نكاد نتلمس ملاءمة هذه العلاقات المؤسسة للمحتوى إلا لماما، فإننا مضطرون إلى فسح المجال لسيادة الشك في الأساس النظري للكليات المقولية، أي المحموليات المتعلقة بالقضايا التي تهم نصية داخلية المنشأ أو خارجية المنشأ. ويتعين، انطلاقا من هذا الواقع، التفكير أكثر في شروط "نصية منظور إليها باعتبارها نظرية وممارسة لإعادة تأليف النصوص الأدبية العلمي" (باختين، 1984، *312*).

وفي الأفق المنظور للمعرفة السيميولوجية الحالية، تبدو أبحاث جانوس بيتوفي وتيري أوليفي(1986) الأقدر، من سواها، على تحريك إشكالية "المفاهيم الأساسية لنظريةٍ للنص سميائيةٍ ".

وبالنظر إلى شمولية أفقها، يتوجب التحقق، إذن، من ملاءمة تصور ثلاثي وثنائي القطبية للعلامة. ولاحظ بيتوفي وأوليفي، أثناء الدراسة، وجود اضطرابات ذات طبيعة ميتا-سميائية. وهو ما دفعهما إلى اعتماد المصطلحات اللاتينية (الخالصة من كل الإيحاءات الفلسفية-السكولائية)، وشكلانية نظرية المجموعات.

يتعلق الأمر، بدءا، باستشكال العلامة signum سيغما في قطبيتها الثنائية أي، بحسب بيتوفي وأوليفي (1986): 1/ الدالّ significans سيغما سس الذي يقابله المصطلحان السند vehiculum سيغما س والتكون formatio سيغما س، وهما مصطلحان معقدان تفسر العلاقة بينهما بأن التكون مؤلف من التوسيم ("إشارات حول النمط/الأنماط وتنظيم الأقسام المكونة للسند" ذات طبيعة "لغوية" و"نحوية"، ونحو ذلك) ومن المكون الصورة figura ("إشارات حول نمط/أنماط شكله والانتظام الشكلي للأقسام المكونة للسند" وهي إشارات ذات طبيعة "غرافية"(خطية/طباعية) و"توليفية"(نظمية، مكثفة، تكرارية)، و"توليدية"؛ 2/ الدلال significatum سيغما س التي يقابلها المصطلحان *علاقة* relatu و*معنى* sensus، وهما مصطلحان معقدان كذلك يطابق الواحد منهما الآخر، مادام المصطلح معنى يشمل، من جهة، المكون *كلام* dictum (ما تعبر عنه العلامة مباشرة (نحوَ الملفوظ المباشر لنص ما مثلا) وذلك بالنظر إلى "التمييز بين المعنى الحرفي والتصويري والرمزي"). ومن جهة أخرى، فإن المصطلح معنى يشمل المكون *علاقة* المضمنة في العلامة ("المحيل على مقطع مفترض من العالم (الخارجي) ومضمن في الكلام").

ومن حيث الظاهر، يحيل المظهر الاتجاهي للعلامة، بوضوح، على توجه نحو مسار الدلالة الهادف إلى مجموعة العناصر المرتبطة بالبنيات العميقة باعتبارها غاية ab quo. إنه المنظور التداولي الذي يقتضي، كما يوضحه بيتوفي وأوليفي، لحظية "مستعمل" النص-العلامة (كمنتج أو كمتلقٍّ/مؤول [له]).وماذا لوكان الأمر بعكس هذا، كما ذهب إليه گريماص وكورتيس (1979، *44، 295*)؟ فهما يريان أن "مفهوم [البنية] العميقة نسبي، إذ كل لحظة من لحظات توليد الخطاب تحيل على لحظة [أخرى] "أكثر عمقا" وهكذا دواليك حتى الوصول إلى البنية (...) الأولية للدلالة، نقطة بداية المسار التوليدي". وبعبارة أخرى، فإن مختلف تناظرات النص (التوليفية السيمية) هي ما يقود، عبر [مجموعة من] التحويلات، إلى نقطة بداية "الوصف المتصاعد"، الممتد من "الوحدات الدنيا إلى الوحدات المركبة". وبالرغم من كل ما سبق، فإن "الفعل التأويلي" للناقد الأدبي يقتضي قدرة [معينة]، عامة كانت أو معرفية؛ وهي قدرة متعلقة بحالات الاعتقاد والمعرفة. وفي كل الأحوال، فإن هذه القدرة تتأسس على "ذاكرة المتلقي" (وبهذا الصدد نجد بيتوفي وأوليفي يوافقان گريڤل). إن [ثنائية] النصوص

القابلة للحفظ/المنسية م القابلة للنسيان/المحفوظة، هي أيضا رهان الرقابة والكبت. فهل يستدعي الأمر تعميق البحث أكثر مما كان؟ قد يتعلق الأمر ب"الذاتية" الأولى كما نجدها عند فرويد: لحظة ما قبل الوعي التي يصعب تعيينها. فلْتبق هذه المسألة مفتوحة [للنقاش].

الهوامش.

1-حصل ألبير كامو على جائزة نوبل للآداب سنة 1957، وحصل إرنست همنغواي على نفس الجائزة سنة 1954.

2-Popol Vuh ، كتاب الزمن أو كتاب الأحداث، أهم وثيقة أرخت لحضارة المايا، ولنظرتها إلى أصل الكون، وبخاصة أصل شعب المايا-كيشي الذي عاش في الجزء الغربي من غواتيمالا.

3-Rig Véda ، الكتاب الأول من القيدا، النص المقدس للديانة البراهمانية الهندية القديمة.

4-أشعار قبائل اللوبا في الكونغو (الزايير) التي يتم فيها تمجيد المناسبات من ولادة وزواج وحروب وموت.

5-الصيغة الأليتية صيغة منطقية تتعلق بحقيقة ملفوظ ما، ولا تكون، بمقتضاها، القضية صادقة أو كاذبة فحسب، وإنما أيضا ضرورية أو محتملة، ممكنة أو مستحيلة. وقد فضلنا تعريبها لعدم وجود، في حدود علمنا، مصطلح عربي يفي بالغرض.

6-متعلقة بالقدرة على استخلاص القواعد العامة التي تحكم الظواهر أو القضايا المثارة والمتناولة بالنظر والتحليل.

صدر حديثا لمحمد العماري